

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الْوَلَيْلُ وَالنَّهَارُ مِصْرٌ

جَرِيدَةُ رَسْمِيَّةُ الْجُمُورِيَّةِ الْمَصْرِيَّةِ - عَدْدُهُ غَيْرُ مُعْتَدَلٍ

(العدد ٦٦ مكرر) الصادر في يوم السبت ١١ الحرم سنة ١٣٧٦ - ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ (السنة ٢١٢٨)

مادة ٤ - يتم تعبير وطبع الأفلام الخاصة بعمليات التصوير الجوي تحت إشراف إدارة المباحث العسكرية بوزارة الحربية أو بواسطتها مقابل الرسم الذي يحدده وزير الحربية بقرار منه.

ولا يجوز أن يتم ذلك خارج جمهورية مصر إلا بتصریح خاص من إدارة المخابرات الحربية وتحت إشراف متدوبها.

وتسلم صور الأفلام إلى الجهة طالبة الترخيص، وتبقى ملكية الأفلام لحكومة جمهورية مصر، ما لم تصرح إدارة المخابرات بتسلیمها لجهة المذكورة.

وتحمل هذه الجهة النفقات الازمة لتنظيم الإشراف المنصوص عليه في هذه المادة.

مادة ٥ - يجوز الحصول على الصور الجوية المسروحة بتداوها من إدارة المباحث العسكرية وذلك بتراخيص من إدارة المخابرات الحربية وبعد دفع الرسم الذي يحدده وزير الحربية بقرار منه.

مادة ٦ - كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات، وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسة مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك إذا ارتكبت الجريمة في زمن السلم وتكون العقوبة السجن إذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة الأفلام والصور المضبوطة.

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزير الحربية إصدار القرارات المتفقة له، ويعمل به من تاريخ نشره. يبصم هذا القرار بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٦ الحرم سنة ١٣٧٦ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦) ... جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٦

في شأن تنظيم عمليات التصوير الجوي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على ما أرتأه مجلس الدولة،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يحظر بغير تراخيص من إدارة المخابرات الحربية - التصوير من الجو أو الطيران فوق أراضي جمهورية مصر، بطائرات مجهزة بالات التصوير الجوي للأغراض المدنية.

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص المشار إليه في المادة الأولى على الأمين العام الذي تده وزارة الحربية، وذلك عن طريق الوزارة أو المصلحة المختصة.

مادة ٣ - يجرى التصوير من الجو تحت رقابة إدارة المخابرات الحربية وفقا لما ينص عليه الترخيص الصادر منها.

ومن مساعدة الطيران المدني عدم السماح للطائرات المذكورة في المادة الأولى بالطيران إلا بعد الحصول على تصریح يومي من مندوب رئاسة هيئة أركان حرب القوات الجوية.